غرفة تجارة وصناعة طرطوس تبحث مع سفير بلاروسيا سبل التعاون التجاري

| طرطوس- الوطن

التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس يوسف محمد الشعار وأعضاء الغرفة سفير جمهورية بلاروسا ألكساندر بانوماريف والقنصل وعدداً من الضيوف، موضحاً أن الغاية من اللقاء تحقيق المصالح المشتركة عبر إمكانية التعاون بين البلدين الصديقين، وتعريف رجال الأعمال في طرطوس بالفرص التجارية الموجودة في بلاروسيا، مؤكداً أن سورية بعد انتصارها على الإرهاب، بدأت بمرحلة إعادة الإعمار التي تحتاج إلى جهود أبناء الوطن جميعهم وإعطاء الأولوية للدول الصديقة التي وقفت إلى جانب سورية في إعادة إعمار الوطن بالإضافة إلى تنمية الصناعات الثقيلة وإيجاد صيغة مناسبة وإعطاء تسهيلات للاستيراد والتصدير وإعطاء ميزة تفضيلية لدخول السوق الأوروبية والعمل على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

بدوره سفير بلاروسيا أكد أن طرطوس محافظة سورية مهمة تقع على بوابة بحرية ومعروفة بنشاطها الحيوي التجاري، معبراً عن أمنية بلاروسيا في تقوية العلاقات الثقافية والتجارية والصناعية مع الفعاليات في محافظة طرطوس ومشيراً إلى الاهتمام بإقامة مركز للنشاطات في طرطوس تكون مهمته تقوية العلاقات وعقد اللقاءات وتنظيم الرحلات بين البلدين مع إعطاء تسهيلات لأعضاء الغرفة والحصول على فيزا خلال يوم واحد.

وتم استعراض فيلم عن بلاروسيا أوضح حجم التطور الزراعي والصناعي والثقافي وخاصة في مجال البناء والمكننة الزراعية والصناعات التحويلية والغذائية.

وأوضح السفير أن الاجتماع هو لقاء للتعارف والمحبة والتعرف على منتجات البلدين وبحث إمكانية التعاون، مؤكداً أنه من خلال مكتب الصداقة بين الشعبين السوري والبلاروسي المزمع افتتاحه في طرطوس سيتمكن رجال الأعمال والمهتمون بتبادل المعلومات وعقد الصفقات ووضع إستراتيجية للمرحلة القادمة.

أمين سر الغرفة كفاح قدور أوضح بدوره أن محافظة طرطوس تحوي صناعات وفائض إنتاج بحاجة للتصدير (حمضيات – زيت زيتون – خضار باكورية – فواكه غنية) متمنياً تأسيس علاقات تبادلية، معتبراً أن اللقاء هو فرصة لتعارف الفعاليات وتحقيق المصالح المشتركة.

السورية للحوالات المالية دون مكاتب في المحافظات

منصور لـ«الوطن»: أرباح بلوبي ٢٣٠ مليون ل.س وتراجعنا عن طرحه للاستثمار

| الوطن

أكد مدير الشركة السورية للنقل والسياحة فايز منصور تراجع الشركة عن طرح شاليهات منتجع بلوبي للاستثمار على القطاع الخاص، مبيناً أن فكرة الاستثمار كانت موجودة لكنها ألغيت نظراً للعائدات الكبيرة المحققة في الموسم السياحي الأخير بسبب الإقبال الكبير ونسب الأشغال المرتفعة.

وبين منصور في حديثه مع «الوطن» أن المنتجع عندما كان في طور الإنشاء تعرض لبعض التقصير بسبب الوضع المالي للشركة، فأعطي لمستثمر لتنفيذ الغرف الفندقية مقابل استثمارها لمدة ٢٥ عاماً وهي فترة تعاقد الشركة مع مجلس مدينة طرطوس، موضحاً أن منتجع بلو بي منذ نشأته كان فيه مطاعم وغرف فندقية و٤٨ شاليهاً، والمطاعم استثمرت من قبل القطاع الخاص أيضاً لمدة خمس سنوات انقضى منها عامان ونصف، أمّا الشاليهات تستثمرها الشركة.

وفيما يتعلق بمؤسسة الحوالات المالية الداخلية التي كان من الفترض اطلاقها منذ فترة كبيرة بين منصور أن مكاتبها موجودة في دمشق–الفردوس وفي طرطوس، إلا أن مكتب طرطوس الذي كان مستأجراً وبعد خلاف مع المالك الأساسي له الذي رفع دعوى على الشركة استطاع استرداد المكتب، ما أخر افتتاح المؤسسة التي ينتظر افتتاحها الآن تجهيز مكتب آخر في طرطوس أو اللاذقية ليصار إلى إطلاق عملها، مضيفاً: مبدئياً الشركة سيكون لها مكتبان أو ثلاثة ثم مكاتب في جميع المحافظات.

وذكر منصور أن إيرادات الشركة الإجمالية في عام ٢٠١٧ بلغت ٥٠٠ مليون ليرة، وصافي الربح نحو ٢٣٠ مليون ليرة والنفقات ١٩٠ مليون ليرة وإجمالي الربح ٣١٢ مليون ليرة، أما إيرادات عام ٢٠١٨ حتى نهاية شهر آب قدرت بما يقارب ٢٥٠ مليون ليرة باستثناء الإيرادات التي ما زالت قيد التدقيق ولم تحتسب بعد، كما بلغت النفقات المسجلة قيدياً ما يقارب ٩٥ مليون ليرة.

يذكر أن الشركة تمارس دوراً رئيسياً في تنفيذ سياسات وزارة السياحة في تطوير الخدمات السياحية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، مع الحفاظ على الهدف الاقتصادي للشركة في تحقيق أرباح معقولة.

يحق لحامل موافقة السفر المغادرة فيها حتى آخر يوم من انتهاء صلاحيتها

٣ آلاف لاجئ سوّوا وضعهم عبر جديدة يابوس مع لبنان هذا العام

تجديد موافقة السفر كل ثلاثة أشهر ولا يدفع كفالة جديدة

| محمد منار حميجو

كشف مصدر في جديدة يابوس أن نحو ٣ آلاف لاجئ سوري أجروا تسويات خلال العام الحالي عبر المعبر الحدودي مع لبنان، مؤكداً أنه لم يتم توقيف أي شخص بعد إجراء التسوية له.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر المصدر أن العديد من الأشخاص الذين تم إجراء التسويات لهم متعلقة بخدمة العلم، مؤكداً أن هناك تسهيلات كبيرة في موضوع التسويات.

وعما يتعلق بمرسوم العفو الخاص بالفرار الداخلي والخارجي، وأوضح المصدر أن الفار يتم تحويله إلى القضاء ومن ثم يتم إخلاء سبيله بناء على المرسوم الصادر.

ولفت المصدر إلى أن المرسوم أسقط الأحكام الجرمية المترتبة على التخلف والفرار باعتبار أن هناك عقوبات جزائية بحق من يرتكب هذا الجرم.

وعما يتعلق بموافقات السفر الصادرة من شعب التجنيد أوضح المصدر أن مدتها ثلاثة أشهر وأنه يحق لحاملها أن يسافر بها ولو بقي يوم واحد من انتهاء مدتها، مضيفاً: إذاً تبقى سارية المفعول حتى الثانية عشرة ليلاً من يوم انتهاء مدتها.

وأضاف المصدر: تجديد الموافقة لا تحتاج إلى دفع مبلغ مالي آخر بل يتم دفع كفالة السفر عندما يتم إصدارها للمرة الأولى، لافتاً إلى أن هناك الكثير من التساؤلات في هذا الموضوع نتيجة الوهم عند الكثير من المسافرين.

ولفت المصدر إلى أن المعبر يقدم التسهيلات اللازمة بهذا الخصوص وهذا ما يسهل سفر المواطنين إلى خارج البلاد وكذلك الحال لقدومهم.

وأثارت موافقة السفر جدلاً كبيراً في الشارع السوري باعتبار أن تجديد العمل بها صدر فجأة ما دفع ذلك إعادة العديد من المواطنين من المعابر الحدودية والمطارات.

وأشار المصدر إلى أن بعض المواطنين السوريين يعانون عند الدخول إلى الجانب اللبناني نتيجة بعض الشروط المفروضة، مؤكداً أن الجانب السوري يسهل إجراءات السفر سواء كان سورياً أم لبنانياً.

وتلقت «الوطن» شكاوى حول بعض الصعوبات التي واجهت بعض المواطنين أثناء دخولهم إلى لبنان من الجانب اللبناني فأكدت إحدى المواطنات أنها كانت مسافرة إلى لبنان لإجراء مقابلة في إحدى سفارات الدول المقيم فيها زوجها، مضيفة: الإجراءات من الجانب السوري كانت سهلة جداً إلا أنه بعدما وصلنا إلى المعبر اللبناني بدأت الصعوبات تواجهنا فرفض في البداية الضابط إدخالنا وطلب حجزاً فندقياً وبعدما أمنا الحجز كان هناك ضابط آخر فرفض إدخالنا ومن ثم رجعنا من الحدود.

بينما أكد مواطن آخر أن الإجراءات من الجانب اللبناني بحق بعض السوريين صعبة حتى أنه يتم رفض دخول بعضهم رغم الإجراءات المسهلة من جانب المعبر السوري ومعاملة ضباط الهجرة الحسنة مع المغادرين والقادمين، لافتاً إلى أنه وقف لساعات طويلة على الحدود رغم أنه يحمل بطاقة مهنية تتيح له الدخول إلى الأراضي اللبنانية.

وأشارت مواطنة أخرى إلى أنها تأخرت عن موعد السفارة التي يقيم فيها زوجها أكثر من خمس ساعات ما أدى إلى أنها اضطرت إلى الانتظار يوماً آخر وهذا ما سبب بدفع مبالغ مالية إضافية.

> لم يتم توقيف أي شخص بعد إجراء التسوية له

جردة حساب لجنة إعادة الإعمار

٦,٨ مليارات ليرة لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة في ريف دمشق و٣,٦ مليارات ليرة لمنشآت حلب

| هناء غانم

قامت لجنة إعادة الإعمار بتنفيذ جملة مشاريع خلال عام ٢٠١٨ تضمنت إعادة الخدمات الأساسية وتأهيل البنى التحتية للمناطق التي تم تحريرها من الإرهاب وتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في مختلف المحافظات.

واستعرض بيان صادر عن اللجنة وصلت إلى «الوطن» نسخة منه أهم المشاريع التي خصصت من حساب اللجنة لعام ٢٠١٨ إذ تم رصد مبلغ ١,٧ مليار ليرة لتأهيل مباني أقسام الشرطة والوحدات الشرطية المتضررة في محافظات (دمشق، ريف دمشق، درعا، القنيطرة، حماة، الحسكة، حمص، دير الزور، اللاذقية، حلب)، ومبلغ ٦٥٠ مليون ليرة لتأهيل عدد من المدارس المتضررة في المناطق المحررة الأمر الذي ساهم بإعادة العملية التعليمية في كثير من المحافظات بعد أن توقفت لسنوات جراء الإرهاب.

كما تم تخصيص ٣٠٩ ملايين ليرة لإصلاح الأضرار الحاصلة في مشاريع سكن الادخار والسكن العمالي بمدينة هنانو، و٢٣٣,٥ مليون ليرة لتأهيل الوحدات السكنية المتضررة جزئيا في عدرا العمالية، و٢٥٧,٥ مليون ليرة لإعادة تأهيل منشأة دواجن حماة واستكمال التجهيزات والمعدات للمنشأة وذلك ضمن جملة مشاريع حيوية لإعادة إحياء القطاع الزراعي وتجاوز الصعوبات التي فرضتها الحرب عليه.

واستحوذت إعادة تأهيل القطاع الصحي على اهتمام لجنة إعادة الإعمار إذ تم تخصيص ملياري ليرة لإعادة تأهيل عدد من المشافي المتضررة في حرستا والنشابية والمليحة في الغوطة الشرقية وعدد من المراكز الصحية المتضررة وإصلاح سيارات الإسعاف المتضررة التابعة لمديرية صحة ريف دمشق، إضافة إلى تخصيص ٤,٥ ملايين ليرة لإعادة تأهيل مشفى الأورام في حلب و١,٢ مليار ليرة لإعادة تأهيل مشفى جبلة.

أما في قطاع التعليم العالي فقد رصدت اللجنة المبالغ اللازمة لجملة مشاريع لتأهيل الجامعات المتضررة بفعل الإرهاب حيث تم تخصيص ٧٥٣ مليون ليرة لتأهيل الكليات والمباني التابعة لجامعة الفرات و٥٠ مليون ليرة لتأهيل الكليات والمباني والوحدات السكنية التابعة لجامعة حلب و٣٥ مليوناً لتأهيل الكليات والمباني والوحدات السكنية التابعة لجامعة البعث.

وعلى مستوى وزارة الإدارة المحلية تم رصد ٦,٨ مليارات ليرة لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة في ريف دمشق، و٣,٦ مليارات ليرة لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة في حلب، و٧٨٩ مليون ليرة لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة في حمص و٢,٢ مليار ليرة لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة في دير الزور ومليار و١٧٥ مليون ليرة لإعادة تأهيل المنشآت المتضررة في درعا.

وفيما يخص إعادة تأهيل شبكات الاتصالات المتضررة فقد تم رصد ٢٠٠ مليون ليرة لتأهيل وصيانة مسار الكابل الضوئي حمص– دير الزور مرورا بالسخنة وتدمر و١٠٠ مليون ليرة لتأهيل البنى التحتية للشبكة الهاتفية المتضررة في منطقة الليرمون الصناعية. وخصصت اللجنة ٦٥٢ مليون ليرة لتأهيل المنطقة الحرة بعدرا، و٣٠٠ مليون ليرة لتجهيز مجموعة من المراكز التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (مركز تل السوس، عراء الشهباء، جبرين، جب ماضي، مركز محردة) و٢٣٥ مليون ليرة لترميم الشقق السكنية بصومعة الغزلانية وتوسيع الصومعة.

كما نفذت اللجنة خلال العام الحالي مشاريع نوعية لإعادة تأهيل قطاع النفط بجهود وكوادر وطنية أهمها تخصيص ٢٠٠ مليون ليرة لتأهيل مستودعات عدرا الهوائية، و١٢٠ مليون ليرة لتأهيل معمل غاز عدرا، و٧١ مليون ليرة لتجهيز مئة شقة سكنية للعاملين في مناجم الشرقية وخنيفيس، و٢٠٠ مليون ليرة لتأمين مستلزمات وتأهيل حقل وادي عبيد و٢٠٠ مليون ليرة لإعادة تأهيل وتشغيل وحدة التجفيف في محطة الأرك، و٩٠٠ مليون ليرة لترميم المصانع ومستودعات لتحميل الصوامع وتخزين الفوسفات في الشرقية.

وفيما يخص إعادة تأهيل قطاع النقل تم من بين جملة المشاريع التي رصدت اللجنة المبالغ اللازمة لها تأهيل مطار الشهيد باسل الأسد الدولي للطيران المدني بعد تخصيص ١٠٢ مليون ليرة لذلك، وتأهيل مطار حلب الدولي الطيران المدني بعد تخصيص ١٥٠ مليون ليرة له، وتخصيص ١٠٠ مليون ليرة لتأهيل طريق كسب اللاذقية و١٠٤ ملايين ليرة لتأهيل طريق حمص تدمر القديم و١٩٩ مليون ليرة لصيانة الطريق (مفرق كروم مضايا_ بلدة مضايا) و١٩٩,٥ مليون ليرة لصيانة الطريق من بقين إلى فندق بلودان و٢٠٠ مليون لتأهيل المحور الشمالي لأوتوستراد حلب الرقة من جسر كويرس وحتى مسكنة لصالح المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية.

كما رصدت لجنة إعادة الإعمار ٤ مليارات ليرة لتأهيل الشبكات الكهربائية في كافة المحافظات. وعلى مستوى آخر تم تخصيص ٢٥٠ مليون ليرة لتأهيل مشاريع فروع المصرف الصناعي المتضررة في المناطق الآمنة (حلب، حمص، دير الزور) و٢٠٠ مليون لتأهيل مشاريع فروع المصرف الزراعي التعاوني المتضررة في بعض المحافظات.

وفيما يخص المشاريع التابعة لوزارة الموارد المائية تم رصد ٥٨٤ مليون ليرة لتأهيل شبكات المياه المتضررة في منطقة الحمدانية بحلب و٢٠٣,٦ ملايين ليرة لتأهيل ٢١ جسراً على القناة الرئيسية لمشروع مسكنة و٢١٢ مليون ليرة لإعادة تأهيل شبكات الري في مشاريع مسكنة.

أما وزارة الصناعة فقد رصدت اللجنة ١,٢ مليار ليرة لإعادة تأهيل خط إنتاج الكابلات و٦٩٠ مليون ليرة لإعادة تأهيل مقر شركة الإنشاءات المعدنية بعدرا، ومليارا و٢٧٠ مليون ليرة لإعادة تأهيل خط إنتاج كابلات التوتر المتوسط مع المخبر في شركة كابلات حلب، و٢٢٥ مليون ليرة لإصلاح وصيانة وتعمير خطي إنتاج دخان.

> ٦٥٠ مليون ليرة لتأهيل مدارس متضررة في المناطق المحررة